

Distr.: General
22 March 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والستون

١٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من المبادرات والإجراءات: التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات

جلسة تحاور للخبراء بشأن دور حقوق النساء الريفيات في الأراضي وضمنان حيازة الأراضي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

موجز الرئيسة

١ - في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨، عقدت لجنة وضع المرأة جلسة تحاور عن موضوع "دور حقوق النساء الريفيات في الأراضي وضمنان حيازة الأراضي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة". وتبادل المشاركون في جلسة التحاور للخبراء الآراء والخبرات والرؤى بشأن هذا الموضوع مع التركيز على النتائج التي تحققت، وتعزيز الحوار والالتزام باتخاذ مزيد من الإجراءات. وأدار المناقشة نائب رئيسة اللجنة، شاه آصف رحمان (بنغلاديش).

٢ - وشارك في جلسة التحاور الخبراء التالية أسماؤهم: ريا أبادا شيونغسون، كبيرة المستشارين القانونيين للشؤون الجنسانية في المنظمة الدولية لقانون التنمية؛ ونائلة جبر، عضوة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ ويولاندا تيران مايعوا، منسقة شؤون التعليم والثقافة في شبكة نساء الشعوب



الأصلية المعنية بالتنوع البيولوجي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وتزيلي مور، عضوة مجلس إدارة شبكة العمل الدولية من أجل الإنصاف بين الجنسين والقانون؛ وروبرت ب. ندوغوا، رئيس المرصد الحضري العالمي في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة). وانخرط ممثلو ثنائي دول أعضاء وأربع من منظمات المجتمع المدني في المناقشة مع المشاركين في جلسة التحوار.

السياق

٣ - ترتبط حقوق النساء الريفيات في الأراضي وضمان حيازتهن للأراضي ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة مما يساهم في التمكين الاقتصادي للنساء وردع العنف القائم على نوع الجنس وتعزيز المساواة بين الجنسين. وتخضع الأراضي الريفية في العديد من البلدان للنظم العرفية والمجتمعية، ولكن زهاء ٢,٥ بليون شخص، من بينهم ٣٧٠ مليون من الشعوب الأصلية، يفتقرون إلى الحقوق المعترف بها قانوناً. وفي العديد من المناطق الريفية، تمتلك النساء أقل من ٢٠ في المائة من الأراضي الزراعية.

٤ - وتوفر الأطر المعيارية العالمية أساساً قوياً للتصدي للتحديات التي تواجهها النساء الريفيات في التمتع بحقوقهن في الأراضي. وبوجه خاص، تغطي حقوق النساء الريفيات بالحماية بموجب المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وحقوقهن مكرسة أيضاً في صكوك أخرى، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٥ - ويعتبر ضمان حقوق النساء في الأراضي أساسياً للحد من الفقر وتعزيز الإنتاجية والأمن الغذائي وصحة المجتمعات المحلية. وهو يساهم أيضاً في جهود حفظ البيئة وحماية التنوع البيولوجي والتخفيف من أثر تغير المناخ. وترتبط حقوق النساء في الأراضي بعدد من أهداف التنمية المستدامة، مثل الأهداف المتعلقة بالتعليم والعمل اللائق وتغير المناخ والقضاء على الجوع. وتهدف العديد من المؤشرات الواردة في إطار الهدف ١ والهدف ٥، لا سيما المؤشرات ١-٤-٢ و ٥-ألف-١ و ٥-ألف-٢، إلى رصد التقدم المحرز بشأن ضمان حقوق النساء في الأراضي.

٦ - ولا بد من حماية حقوق النساء والفتيات الريفيات، وتعزيز المؤسسات، ومشاركة النساء وتوليهن القيادة، والتنوعية من أجل التصدي للعوائق النظامية المستمرة التي تقف حائلاً دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

منظورات جنسانية بشأن الحقوق في الأراضي وضمان حيازة الأراضي

٧ - تُمتلك الأراضي تقليدياً عن طريق الميراث والزواج وترتبط بالسلطة والهوية. ويتعايش القانون التشريعي والنظم العرفية للملكية الأراضي أحياناً، مما يطرح تحديات أمام ضمان حقوق المرأة في الأراضي. وقد يمنع تجاهل النظم العرفية المرأة من الحصول على الأراضي المملوكة في إطار حيازة جماعية، مما يحد من الحماية العرفية لحقوق المرأة في الأراضي.

٨ - وتعتبر ملكية الأرض ونظم حيازة الأراضي بصورة تعاونية سبلاً هامة لحصول النساء الريفيات على حقوق رسمية في الأراضي. ويجب أن تكون لدى النساء معرفة كاملة ومستنيرة بحقوقهن في ظل النظم

التشريعية والعرفية وأن ينخرطن ويشاركون في عملية صنع القرار للدفاع عن حقوقهن في النظم الرسمية وغير الرسمية للملكية الأراضي.

٩ - ويؤثر استغلال الأراضي لأغراض تجارية من خلال الاستثمارات العامة والخاصة الواسعة النطاق على سبل عيش النساء الريفيات ويتعين التصدي له. ويتعين أن تقوم الحكومات بمساءلة الشركات المتعددة الجنسيات عندما يكون لأنشطتها تأثير على تمتع النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية بالحقوق في الأراضي. ويتعين كذلك التصدي لتحديات أخرى محدقة بحقوق المرأة في ملكية الأراضي مثل التدهور البيئي والنزاعات والسياسات الاقتصادية الكلية والأشكال المتعددة والمتداخلة من التمييز.

١٠ - ولا بد من تعزيز تنفيذ قوانين وسياسات مراعية للمنظور الجنساني بشأن حقوق المرأة في الأراضي وضمان حيازتها للأراضي، والقضاء على التمييز على أساس نوع الجنس في القوانين والسياسات والبرامج. ولا بد من التثقيف في مجال حقوق الإنسان وإمكانية اللجوء إلى القضاء وسبل الانتصاف الفعالة لتمكين النساء تمكيناً كاملاً للمطالبة بحقوقهن في الأراضي. كما يجب أن يستهدف بناء القدرات والتدريب صناعات القرار في الهياكل الحكومية والتقليدية من أجل حماية ودعم حقوق النساء في ملكية الأرض وضمان حيازتهن للأراضي.

١١ - والبيانات عن حقوق النساء الريفيات في الأراضي قليلة. ولقد أوجدت مؤشرات أهداف التنمية المستدامة زخماً لجمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية، المصنفة حسب نوع الجنس وعوامل أخرى. والفرص سانحة لمزيد من التعاون بين الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ولا سيما منظمات المجتمع المدني والشركاء في مجال التنمية، لتعزيز جمع البيانات واستخدامها، فضلاً عن إجراء بحوث نوعية بشأن امتلاك المرأة واستغلالها للأراضي وما يخلّفه من أثر على تمكين المرأة وتمتعها بحقوق أخرى.

سبل المضي قدماً

١٢ - توفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطاراً قوياً من أجل اتباع نهج شامل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات اللواتي يعشن في المناطق الريفية. ولذلك، ينبغي أن تشمل الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تدابير محددة الأهداف لصالح هؤلاء النساء والفتيات، ولا سيما التركيز على ضمان حقوقهن في الأراضي وضمان حيازتهن للأراضي.

١٣ - وينبغي أن تشمل تدابير الدعوة في مجال السياسة العامة والتوعية وبناء القدرات التركيز على حقوق النساء في الأراضي. وينبغي للحكومات أن تستعرض الأطر القانونية الوطنية وتعززها، ولا سيما حيثما وجدت نظم قانونية متعددة، وأن تقوم بتنقيح القوانين التمييزية. وينبغي للحكومات أيضاً أن تكفل تنفيذ سياسات مراعية للمنظور الجنساني بشأن الأراضي، دعماً للحقوق والاحتياجات والأولويات الخاصة بالنساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية.

١٤ - وتؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً بارزاً في التوعية بحقوق النساء في الأراضي، وتتصدى للأعراف الاجتماعية والتنميّطات الجنسانية السلبية، وتدعو إلى تنفيذ قوانين عرفية وتشريعية غير تمييزية وتطالب بالمساءلة. ولقيادات المجتمعات المحلية دور متميز تؤدّيه في المساعدة على القضاء على الممارسات التمييزية فيما يتعلق بحيازة النساء للأراضي والممتلكات أو وراثتها والبت في المسائل ذات الصلة.